



المواطن
ومعجزة الصمود
(ص 5)

الدستور

من تيلي لوميار



البطريك الراعي من شحتول
يشيد بانطلاقة «الدستور»
اعلام مختلف، ومضامين غنية (ص 2)

8 صفحات

الأحد 27 أيلول 2026

أسبوعية | سياسية | جامعة

العدد 19



التربية في السنوات العجاف

القاضي عباس الحلبي

وزير التربية والتعليم العالي سابقاً

الواحد لكي يتعلّموا أنّهم، على الرغم من اختلافاتهم، شركاء في وطن واحد، خصوصاً في لبنان حيث تتعدد الطوائف والانتماءات والتّيّارات.

لكن المدرسة لا تستطيع أن تحمل وحدها عبء التربية. فهناك البيت وهو المدرسة الأولى التي يتعلّم الولد في رحابها القيم والفضائل الإنسانية والإيمانية والأخلاقية. وهناك المؤسسة الدينية التي يقع على كاهلها مسؤولية إعداد أفراد يدركون تماماً أنّ الدين ليس مجرد شعار تُؤدّي، ولا طقوس تُمارس، ولا هوية تُرفع في مواجهة الآخرين، بل هو قبل كل شيء منظومة من القيم التي تسمو بالإنسان، وتدعوه إلى الخير والرحمة والعدل والتسامح، وتعلّمه أنّ الإيمان الحقيقي لا يكتفى إلا باحترام الإنسان وكرامته وحرّيته.

أما الأحزاب والتّيّارات السياسية والعقدية، فلها أيضاً مسؤولية لا يمكن تجاهلها. فليس المطلوب أن تُخرّج التربية أجيالاً بلا أفكار أو بلا انتماء، بل المطلوب أن يتعلّم أبنائنا أنّ الانتماء لا يلغي المواطنة، وأنّ العقيدة لا تبرّر إغواء الآخر، وأنّ الاختلاف السياسي لا يتحوّل إلى عداوة، وأنّ الحزب أو الجماعة أو الطائفة لا يمكن أن تكون بديلاً عن الوطن؛ فالدين لله والوطن للجميع.

إنّ أخطر ما يمكن أن نفعله بأجيالنا هو أن نربّيها على أنّ الحقيقة ملك لفريق واحد، وأنّ الآخر لا يستحقّ الاستماع إليه. فالتربية على الديمقراطية تبدأ من الصف، من قدرة التلميذ على أن يقول رأيه، وأن يسمع الرأي المختلف، وأن يغيّر موقفه عندما تقنعه الحجّة. وهكذا يصبح الاختلاف مصدر غنى، لا سبباً للانقسام.

(تتمة ص ٢)

تصعب الكتابة عن بناء الإنسان حين تقتحم الحروب يوميّاته، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تضغط على أسرته، والهجرة تستنزف طاقاته، والعالم الرقمي يُعيد تشكيل وعيه كلّ ساعة، والدّكاء المصطنع يضع أمامه أسئلة تصعب الإجابة عنها.

لكن ربّما في السنوات العجاف تحديداً يصبح موضوع التربية أكثر إلحاحاً، لأنّه ليس ترفاً تؤجّله الدول إلى زمن الرّخاء، بل هو إحدى وسائل النجاة من الانهيار. وحين تضطرب السياسة والاقتصاد والمجتمع، تبقى المؤسسة التربوية واحدة من المؤسسات القادرة على بناء الإنسان، كلّ الإنسان، وكل إنسان.

لقد عرف لبنان الحروب والأزمات المتعاقبة، وفي كلّ مرّة كانت المدرسة أو الجامعة تحاول أن تستأنف رسالتها بين الركام، وأن تعيد جمع الطلّاب في الصفوف، وأن تقنعهم بأن المعرفة هي طريق الخلاص.

ولعلّ السؤال الأساسي الذي ينبغي أن نطرحه اليوم لا يتعلق بما نعلّم أبنائنا فحسب، بل بالإنسان الذي نسعى إلى تكوينه من خلال التربية والتعليم، وبالخصائص والقيم التي نريد لهذا الإنسان أن يحملها في مجتمعه اللبناني وفي علاقته بالعالم.

فالتربية ليست تبادل معلومات أو حفظها، بل هي بناء شخصية، وتنمية عقل، وترسيخ قيم، وتدريب على السؤال والحوار والاختلاف، وعلى التحليل النقدي البناء، وعلى التمييز بين الحقيقة والدعاية، وبين الخير والشرّ.

ومن هنا تأتي مسؤولية المدرسة والجامعة بوصفهما مساحة للعيش المشترك وللحوار البناء، والمجال الذي يلتقي فيه أبناء الوطن

«أولادكم ليسوا لكم...»؟!

وفي الحماية من العنف، ومن الاستغلال والإساءة، وحمايتهم في النزاعات المسلّحة، ومن آثارها المدمّرة على صحتهم وسلوكهم، بل على حياتهم وحياة الآخرين.

فأين نحن اليوم في خضم هذه «النزاعات»، العسكرية والصدامية والايديولوجية، التي تُقحم فيها صغارنا، متجاهلين خطورة تداعياتها ومدى تأثيرها عليهم، أفراداً ومجتمعاً، وعلى دورهم المنتظر في بناء حضارة السلام والفرح في هذا «الوطن الرسالة»؟!

هذه التربية تلجّ على الأهل بالدرجة الأولى، لأنهم مدعوون إلى مواكبة الولد منذ بداية عمره حتى سن البلوغ- أي الحدود المحددة لسن الطفولة- وإلى السهر على نموه الطبيعي بحيث لا يشوب تلك المرحلة الشديدة الحساسية أي عارض يعترضها، ويحول دون ترسيخ الركائز الأساسية في حياة الولد، وأبرزها محبة الحقيقة، والصدق في التعامل، وفهم معنى الانتماء، وعيش محبة الوطن، وإدراك غنى الاجتماع، ومعرفة الآخر، والحق بالاختلاف، واحترام حرية الفرد، وأنظمة الدولة، وسلامة الجماعة، وحب الحياة، بكل من عليها، وكل ما فيها... وهي عناوين تؤسّس لمواطنة سليمة، ولمواطن واع ومسؤول وملتزم.

«أولادكم ليسوا لكم...» ولكنكم أنتم لهم، لأنهم أولادكم، وموضع مسؤوليتكم الأدبية والمعنوية والعاطفية، التي لا تحددها نظريات أو تحدّ منها ظروف ومناسبات... بل تتخطى خصوصية البيت والعائلة، وتخرج من جدرانها الدافئة لتتخطى في المسؤولية الوطنية داخل البيت الكبير، الذي يحضن وحدتنا، ويطلق أجيالنا إلى عهود المستقبلات.

رئيس التحرير

هذه الآلية الجبرانية باتت لازمة تلازم اللبنانيين كل حين، فيرددونها مسلمين لواقع يعيشونه، مع أنّها ليست، لدى الكثيرين منهم، ثابتة مثبتة، أو مسلمة بديهية. ولعل تسليمهم بها لا يأتي، دائماً، وليد قناعة ورضا، بل تماشياً مع حالة يصعب التحكم بها، أو تبديلها، أو تعديل مسارها.

وفيما يرى الأهل في عبارة جبران متنفساً أو تعويضا فكرياً عن ضغط عاطفي ناجم عن ابتعاد أولادهم عنهم، بالحضور أو بالتصرفات، يحاولون استرضاء أنفسهم بصياغة الأسباب التخفيفية لوقع هذه العبارة، مشيدين بالحرية التي لا يمكن صدّها، أو للحادثة التي تجتاحنا وأبناء هذا الجيل.

حيثية هذه المقاربة لا ترمي إلى قراءة تحليلية أو نقدية لرائعة جبران عن «الأولاد»، في فلسفته للحياة والحب، إنّما هي فسحة للوقوف مع الأهل حول دورهم المحفوظ، ومدى تدخلهم في التربية، وحول المساحة التي تحكم تحركهم، والعوامل التي تتحكم بعلاقتهم بالأولاد، وهي حياتية وعضوية، مبنية على الحب وعمق الارتباط.

إنّ مسؤولية الأهل في التنشئة والتربية هي من الحقوق غير القابلة للمناقشة أو التجيير، كما هي جزء لا يتجزأ من حقوق الطفل، التي نادت بها الأديان السماوية، وأقرتها الشرعات الأممية، منذ اتفاقية جنيف لحقوق الطفل ١٩٢٤، مروراً بإعلان حقوق الطفل الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٩ مع تأكيدها على حقه بالحياة، والبقاء والنماء، وصولاً إلى الاتفاقية الأخيرة التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، وهي الأكثر تطوراً لأنّها تتناول مختلف أنواع الحقوق كالحق في التعليم، وفي الصحة،

حول البطريك الراعي من شحتول:

نورسات نحو منظومة إعلامية متكاملة... و«الدستور» في صلب الرؤية الجديدة

الصورة، إلى جانب إنشاء قسم للموسيقى وإنتاج التراتيل مع ضمان حقوقها.

وتتجه الرؤية الجديدة بصورة خاصة إلى الشباب، ولا سيما الفئة العمرية بين ١٥ و٣٠ عاماً، انطلاقاً من أنّ الشاب قد لا يبحث عن برنامج ديني بقدر ما يبحث عن جواب لسؤال يقلقه، ما يستدعي خطاباً إعلامياً قادراً على ملامسة أسئلته واهتماماته بلغة العصر.

«نعمة للبنان»

وفي الختام، شدد البطريك على حجم المسؤولية الملقاة على عاتق «النورسات»، مثمناً تضحيات العاملين فيها ودورها، ومعتبراً أنّ وجودها «نعمة للبنان» تميزه عن سائر الدول.

«ينتظرها أسبوعياً»

وقد خص غبطته جريدة الدستور بلفتة خاصة مشيداً بمضامينها الغنية والفريدة، مؤكداً أنّه ينتظر أسبوعياً قراءتها بشغف، للاطلاع على ما تتضمنه من تحقيقات كنسية واجتماعية، وأبحاث دستورية وسياسية تنير الراغبين ممن يعملون في الشأن العام.

وبعد أن شكر العاملين في الدستور على جدّيتهم ومهنتهم، تمنى أن يصار تعميمها لتطال الشريحة الأوسع من الناس.

وختم لقاء شحتول بمأدبة غداء سخية، بإشراف السيدة ليزا زوجة رئيس المجموعة، السيد جاك الكلاسي، التي حظيت بميدالية رفيعة من يد غبطته، تقديراً لعملها الصامت إلى جانب زوجها على مدى العقود المنصرمة.



العناوين المهمة، مع ضرورة مقاربة البرامج الدينية كبرامج ثقافية، تقوم على عيش الإنجيل وإيصال هذه الخبرة إلى الناس. وأكد أنّ تيلي لومبار تلفزيون مسكوني بمرجعية كاثوليكية، وأنّ المشاهد شريك وشاهد على ما يبث. كما شدد على أهمية الإرشاد الروحي وضوابط المقابلات اللاهوتية، خصوصاً التي تتناول جوهر العقيدة. وتوقف عند «الدستور» كصحيفة من أسرة التلفزيون، أسبوعية جامعة، تتناول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

وأشار إلى ملاحظات حول قانون الإعلام الجديد الذي لم يكن على قدر توقعات التلفزيون.

الرؤية المستقبلية

أمّا الرؤية المستقبلية، فتكلّم عنها السيد جاك كلاس، وهي تقوم على تحويل نورسات إلى منظومة إعلامية رقمية أولاً، مولودة في لبنان، عبر توظيف الذكاء الاصطناعي وتطوير

المرجعية، والحدّ من الاجتهادات الشخصية، مع توزيع كتيب يتضمن سياسة التلفزيون ودليل العمل.

وتحدثت الدكتورة ماري تيريز كريدي، المديرية التنفيذية للتلفزيون، عن الرقابة الذاتية وأهمية التدريب على السلوكيات الإنسانية والأخلاقية، بالتوازي مع اعتماد أساليب إعلامية جذابة، بما يعزز الوحدة والسلام. وأكدت أنّ المرحلة الانتقالية تتطلب الانتقال من المبادئ العامة إلى آليات عمل واضحة، تتحول فيها المعايير إلى ممارسة يومية، شاكرة المعدّين والمقدّمين باعتبارهم «صوتنا وصورتنا»، والموظفين القدامى الذين يشكلون جزءاً من ذاكرة تيلي لومبار.

بدوره، دعا الدكتور أنطوان سعد، أمين عام المجموعة، إلى تطبيق جدي لشرعة البرامج التي سبق وأقرت في مجلس البطارقة والاساقفة منذ ٢٠١٥، مستعيداً منها بعض

في دارة رئيس مجموعة تيلي لومبار ونورسات الأستاذ جاك كلاس، في شحتول، نهار الخميس المنصرم، التقت أسرة تيلي لومبار ونورسات برعاية وحضور غبطة البطريك مار بشارة الراعي، الرئيس الفخري للمجموعة، بحضور سيادة المطران انطوان نبيل عنداري، رئيس مجلس ادارة تيلي لومبار، والنائب البطريكي المطران يوحنا رفيق الورشا، وأعضاء مجلس الادارة، ومنهم النائب نعمت افرام، وكل أعضاء أسرة التلفزيون، وحشد من الكهنة والصحافيين ومقدّمي البرامج والمصورين، في لقاء عائلي ومهني جامع، بحثت خلاله أوضاع المجموعة، ونوقشت خطط المرحلة المقبلة وآفاق تطوير المؤسسة..

وبعد أن ربح صاحب الدعوة بالحاضرين، تناول المطران عنداري شرح النظام الداخلي وحقوق الموظفين وواجباتهم، مشدداً على حماية الهوية، وضبط

تابع ص ١: التربية في السنوات العجاف

من التعليم القائم على الحفظ والتلقين إلى تعليم يفتح المجال أمام التفكير النقدي، والإبداع، والمهارات، والكفايات، والتدريب المستمر. وقد سارت الورشة، وفق الخطة التي وضعت آنذاك، من الإطار الوطني إلى البرامج التجريبية والمواد التعليمية والتدريب ونظم التقويم والامتحانات.

فالمناهج الذي أردناه ليس مناهجاً تقليدياً بل مناهج يربّي الأجيال على القيم الإنسانية والأخلاقية ويساعد في رسم الوطن في العقول قبل الحدود، ويعزز روحية الانتماء والانفتاح، ويهيئها للتكيف مع عالم متسارع يفعل الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، ويمكّنها من توظيف هذه التحوّلات بوعي ومسؤولية، لتكون أجيالاً قادرة على التعلّم المستمر، والتفكير النقدي، والإبداع، وصناعة المستقبل بدل الاكتفاء بالتكيف معه.

ولبلوغ تلك الحالة، لا بدّ من تهيئة المعلمين وتدريبهم وتحسين أوضاعهم المعيشية ومنحهم المكانة الاجتماعية والمهنية التي يستحقونها، والسعي إلى تمهين مهنة المعلم، تماماً كقول الفيلسوف أرسطو الذي

وفي هذا السياق، كان تطوير المناهج في لبنان بالنسبة إلّي، خلال تحمل مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي، أكثر من مشروع تقني. كان محاولة لإعداد مواطن قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

لقد انطلقت ورشة تطوير المناهج من الدراسات والتوجّهات العامة للمناهج، وصولاً إلى الإطار الوطني اللبناني لمناهج التعليم العام ما قبل الجامعي، الذي أطلق حينها في السرايا الحكومية بعد عمل تشاركي واسع، وبإسهام المركز التربوي للبحوث والإنماء والأسرة التربوية والخبراء والجامعات والمدارس ومختلف المعنّيين من أهل علم واختصاص. وقد اعتُبر الإطار مرجعاً وطنياً يؤسّس للمناهج الجديدة، ويربطها بالهوية الوطنية اللبنانية وب حاجات المتعلم والمجتمع وسوق العمل والتحوّل الرقمي.

وكان الرّهان أن نكسر حالة الجمود التي طبعت ورشة تحديث المناهج سنوات طويلة، وأن نضع المتعلم في قلب العملية التعليمية، لا أن يبقى أسير كتاب مدرسي أو امتحان رسمي. لذلك كان لا بدّ من الانتقال

«الأرض والعرض والفرض» مقولة شعبية يزر بها تراث بني معروف، لأنها تشدّد على عناصر الوجود الثلاثة عند الجماعات الإثنية والعرقية والدينية. ولعلنا نحتاج، في زمننا الراهن، إلى التربية على هذه العناصر، لا بوصفها شعارات تردّد، بل بوصفها منظومة من القيم والمسؤوليات التي تساعد الإنسان على التمسك بأرضه، وصون كرامته، واحترام معتقده وتراثه، والانفتاح في الوقت نفسه على الآخر وعلى قيم العيش المشترك.

فالتربية التي نحتاجها في زمن العولمة والتكنولوجيا والفضاء الرقمي هي التي تنشئ إنساناً يعرف جذوره، ويحفظ هويته، ويؤمن بأن اختلافه لا ينتقص من إنسانية غيره، وأن حماية الأرض لا تنفصل عن حماية الإنسان، وأن صون العرض والكرامة لا يكتمل إلا بصون حقوق الجميع، وأن الفرض، بما يحمله من معنى الواجب والمسؤولية، ليس شأناً فردياً فحسب، بل التزام تجاه الجماعة والوطن والمستقبل.

علّم يوماً قائلاً: «إنّ الذين يعلّمون الأطفال جديرون بتكريم أعظم من الذين ينجّبونهم؛ فهؤلاء منحوا الأطفال الحياة، وأولئك علّموهم فنّ الحياة».

في السنوات العجاف، قد يكون من السهل أن نؤجل التربية بحجة أن لدينا أزمات أكثر إلحاحاً. لكنّ التجارب تثبت أنّ الدول التي تهدم تعليمها أثناء الأزمات تدفع ثمن ذلك لعقود. أمّا التي تحمي المدرسة وتنصون الجامعة، فتحمي في الحقيقة قدرتها على النهوض بعد انتهاء الأزمة.

لقد كانت قناعتني، وأنا في وزارة التربية، أنّ إصلاح المناهج لا ينتهي عند صدور وثيقة أو كتاب بل هو مسار طويل تتشارك فيه شرائح المجتمع والوطن لأنّ المنهاج ليس نصاً جامداً يكتب ثم يحفظ، بل مشروع حي يتطوّر مع تطوّر الإنسان والمجتمع والعالم، ويحتاج إلى مراجعة مستمرة وتقييم دائم كي يبقى قادراً على الاستجابة لحاجات أجيالنا وصناعة مستقبلهم.

مئوية الدستور اللبناني وإحياء قيم لبنان التأسيسية أي مستقبل للإطار الوطني العام للتعليم ما قبل الجامعي؟



أنطوان مسرّه

رئيس كرسي اليونسكو في جامعة القديس يوسف في بيروت

عضو المجلس الدستوري، ٢٠١٩-٢٠٠٩

تمّ إعداد «الإطار الوطني العام للتعليم قبل الجامعي» الذي أعلن في السرايا الكبير في ٢٠٢٢/١٢/١٥ انطلاقاً من ثوابت تربوية وتراث لبناني وعربي وتحولات في عالم اليوم وبعض مفاعيلها السلبية على الواقع اللبناني وفي وحدته التعددية. لكنه غالباً ما يتم إعداد بحوث مكتفية مع إهمال الروحية والجوهر والهدفية الواردة بتجديد وأصالة في الإطار العام.

يورد الإطار العام الحاجة إلى مراجعة تربوياً بالعمق حول القضايا الأربعة التالية: ما معنى فكر وأفكر؟ ما معنى معرفة وأعرف؟ لماذا المعرفة ولأي فائدة أية أخلاقية للمعرفة؟ الاختيار اللبناني المتراكم وما العمل؟

ربما نسي اللبنانيون ما معنى مرجعية وبوصلة! يتم غالباً صياغة نصوص وشرعات توضع في الجوارير ولا يتم الرجوع إليها في سبيل التطبيق وحل النزاعات. الشرعات المدرسية هي نموذج لذلك بحيث لا يتم العودة إليها في معالجة وضع أو مشكلة أو خلاف!

ان التحولات في عالم اليوم، التي هي غالباً من المفاعيل السلبية للتطور التكنولوجي والعولمة وتمتد تأثيراتها على المجتمع اللبناني في وحدته وتنوعه ورسالته في المنطقة والعالم، تتطلب تجديدًا وتأسيساً في التربية للجيل الجديد. تشمل التحولات الأديان والفكر والمجتمع وسوق العمل والسياسة كإدارة للشأن العام.

يتضمن الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي الذي وضعه المركز التربوي للبحوث والانماء بواسطة لجنة تحضيرية ثم وافقت عليه لجنة عليا في ٢٠٢٢/١١/٢٣ وأعلن رسمياً في السرايا الكبير في ٢٠٢٢/١٢/١٥ بقيادة الوزير عباس الحلبي ورئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء البروفسور هيام اسحق، تجديداً وأصالة في أن في كل ما يتعلق بالتراث الوطني والقيمي الذي تزرع في لبنان. يمكن استخلاص ستة توجهات تربوية مجددة وأصيلة في آن وعريقة في التراث الوطني الثقافي والقيمي اللبناني.

١. ثقل الاختيار اللبناني: يرد في الإطار العام: «تتطلب المبادئ عملاً ثقافياً وتربوياً للجيل الجديد، ولا سيما بعد الخبرات المتراكمة في الاعتداءات والحروب والمعاناة والتراث والإنجازات المشتركة والأزمات الحديثة» (ص ١٥). الحاجة بالتالي إلى نبيذ إيديولوجيات من الماضي واغتراب ثقافي ومقاربات تجريدية وسجلات متداولة.

٢. من المعرفة الى السلوك: هل المعرفة والسلوك هما في خطين متوازيين لا يلتقيان في الممارسة التربوية في لبنان وفي المجتمعات العربية عامة؟ هل المدرسة محور أساسي في التنشئة أم ان التلميذ يكتسب سلوكه من بيئته وفي ذهابه وإيابه الى المدرسة؟ لا يؤثر تعليم تلقيني املائي يُفرغه تلميذ في امتحان شكلي ويكتسب سلوكه في ذهابه وإيابه بين البيت والمدرسة! الحاجة تالياً في سبيل التحول الاجتماعي بالعمق والتمكين أن تؤثر المعرفة على سلوك المتعلم (ص ٤). تم إهمال مقدمة النشيد الوطني اللبناني: «قولنا والعمل» التي يذكرها الإطار العام (ص ١٥). الحاجة بعد اليوم الى ابراز مقدمة النشيد الوطني في كل مؤسساتنا التربوية والمؤسسات العامة. يذكر الإطار العام ضرورة «تحويل المبادئ الى قناعة ذاتية راسخة وبناء المنة تجاه المخاطر الداخلية والخارجية واعتماد سلوك يومي في مفاصل الحياة العامة كلها» (ص ١٥). لكن في مواجهة مخاطر تعبئة مبرمجة endocrinement وعقائدية مغلقة وإيديولوجية خفية، يشدد الإطار العام على الفكر النقدي والتفكير وبالتالي على تربية سقراطية النهج.

٣. التراث والذاكرة: يذكر الإطار بنوداً أساسية في الدستور اللبناني (ص ١٤) الذي هو المرجعية العليا. تحمل مقدمة الدستور اللبناني كثافة في معانيها تجاه أي اغتراب ثقافي وإيديولوجيات ماضوية وغالباً جهل لطبيعة المجتمع اللبناني والتعددية الثقافية، بالمعنى الاجتماعي لمفهوم الثقافة، والمتطلبات المعيارية في ادارتها.

٤. التحولات في عالم اليوم: هذه التحولات (العلاقة بالمعرفة، طغيان الرأي، تنامي الفردانية على حساب الصلة الاجتماعية...) هي في غالبيتها من المفاعيل السلبية للعولمة والتقدم المحض تكنولوجي. كانت هذه التحولات في صلب كل المراحل الاعدادية للإطار العام. يستخلص منها ضرورة تمتين العلاقات بين المؤسسة التربوية والمجتمع: «المنهاج هو المخطط الأعم لكل ورشة إصلاحية لاحقة ستتكفل بإنتاج البرامج المفصلة للمواد الدراسية، والبولتقة التي تؤمن قيام علاقة متينة بين المدرسة والمجتمع بهدف تعزيز جودة التربية لتسهم في ترقية الأفراد وتنمية المجتمع اللبناني» (ص ١٥).

٥. «مثاقفة الدولة»: انطلاقاً من الاختيار اللبناني الذاتي ومواطنة بانية للدولة، يركز الإطار العام على «مثاقفة الدولة الضامنة للوحدة الوطنية وخصوصية المجتمع اللبناني ودوره ورسالته ولفاعلية القانون في دولة الحق» (ص ١٥).

٦. المربي: ليست البنود الواردة في الإطار العام مجرد تفاصيل في ما يتعلق بالمعلم المربي. في مواجهة إيديولوجيا سائدة حول تكنولوجيا المعرفة والتعلم عن بعد في حالات خاصة، الحاجة اليوم الى عودة المعلم بقوة في سبيل تصفية المعلومات وانتقائها وتنمية الفكر والتفكير والخيار واستعادة البوصلة... تجاه معلومات جاهزة للاستهلاك (ص ٢٠-٣٦). ينقل المعلم الى التلامذة ثلاثة أمور: من هو؟ ماذا يفعل؟ ماذا يقول؟

بوجب ذلك مراجعة بالعمق لممارسات في مؤسسات تربوية للتأهيل وفي مسارات إدارية في انتقاء المعلمين التربويين.

من الضروري أن يكون الإطار العام مجدداً وأصيلاً متجذراً في التراث القيمي للوطن. بعد التفصيل المتعمد لخطة النهوض التربوي بإشراف المركز التربوي للبحوث والانماء بقيادة البروفسور منير أبو عسلي (١٩٩٦-٢٠٠٢)، صدرت أبحاث بروقراطية الطابع من قبل لجان هي غالباً أكثر حرصاً على المردود المالي. يكمن المسار التطبيقي والاستنتاجي مستقبلاً في استعادة مبادئ جوهرية وتأهيل كادرات تربوية متحرزة من برمجة ذهنية من الماضي ومن أي بحث بروقراطي الطابع وبدون فاعلية تربوية تطبيقية.

هل فقد «الإطار العام للتعليم ما قبل الجامعي» صفته المرجعية وجوهر مضامينه من خلال المرسوم الأخير رقم ٢٤٤٥؟

خلف ستار تقني في توزيع مواد تعليمية وحصص دراسية، أهمل الجانب الأعمق والأبرز والأهم، في المرحلة الحالية في النهوض، بشأن موقع المواد وأهميتها وفاعليتها. لا يطرح موقع المواد في اللغات والتاريخ والمواطنة والأدب والفلسفة والرياضيات... إشكاليات محض تقنية. يشكل موقع المواد وتراتيبها جوهر الإطار العام. هذا الجوهر هو في صلب مهام الهيئة التأسيسية التي أنتجت الإطار العام. لا تتوجه هذه الملاحظة إلى الحكومة الطبيعية «والإجرائية» (مجلد الفصل الرابع من الدستور)، بل إلى جهات إدارية قد تسعى إلى إخراج الإطار العام عن مضمونه. تقع المسؤولية المباشرة على قيادة عملت ماضياً على تفصيل «خطة النهوض التربوي» الواردة في ميثاق الطائف في عهد الرئيس الياس هراوي (منير أبو عسلي، مسيرة وهران، نوفل، ٢٠٢١، ص ٦٠٠).

ان برامج التاريخ للمرحلة ما قبل الجامعية التي وضعت في إطار خطة النهوض التربوي بقيادة البروفسور منير أبو عسلي في السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ وصدرت في الجريدة الرسمية بموافقة اجماعية من مجلس الوزراء ودعم

كل المؤسسات التربوية وعطل تطبيقها بعدئذ أحد وزراء التربية وقوى الاحتلال لحجة وليس لسبب، تنطلق من كون التاريخ من العلوم الإنسانية الجوهرية. وتنطلق أيضاً من منهجية تربوية سقراطية socratique في المشاركة مع التلامذة والتفاعل واكتساب قناعة ذاتية. صدرت منهاج التاريخ بإجماع المؤسسات التربوية في الجريدة الرسمية (المرسوم رقم ٣١٧٥ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨، عدد ٢٧، تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٢، ص ٢١١٤-٢١٩٥).

بعد تفصيل خطة النهوض التربوي بقيادة البروفسور منير أبو عسلي (١٩٩٦-٢٠٠٢)، صدرت أبحاث بروقراطية من قبل لجان هي غالباً أكثر حرصاً على المردود المالي. إن اللجان التي تولت العمل التربوي بعد البروفسور منير أبو عسلي أنتجت غالباً دراسات مكتفية ببروقراطية بدون إنتاج سطر واحد في التطبيق!

تندرج إجراءات قانونية شكلاً في لبنان في سياق الاحتيايل على القانون ينساق بشأنها قانونيون - ولا نقول حقوقيون. هل الأشخاص الذين ساهموا في إعداد «الإطار العام» مجرد غطاء خلف ستار توزيع مواد تعليمية وحصص تعليمية؟ هذه القضايا هي في صلب عمل الذين تولوا إعداد الإطار العام. هل يعود الذين ساهموا في تفصيل وتعطيل خطة النهوض التربوي بقيادة البروفسور منير أبو عاصي، بلباس جديد وبغطاء جهود المشاركين، في صياغة الإطار العام:

Catherine Samet, Naisance de l'escroquerie moderne, l'Harmattan, 2005, 635 p. et Albert Woumeni, L'escroquerie au jugement (vers une révision de la déontologie dans la profession juridique pour gagner la confiance du citoyen), Dunet, 2022, 394 p.

من يربي أجيالنا؟ البيت أم المدرسة أم الحزب والعقيدة؟

فيها وبالوفاق السياسي المحيط بها. وتؤكد أن علاقة المدرسة بالأحزاب، في رأيها، يجب أن تكون حيادية، خصوصاً أن المدرسة تضم أهلاً وأساتذة ينتمون إلى توجهات سياسية مختلفة.

وفي المقابل، لا ترى فرح أن العمل الحزبي بحد ذاته أمر سلبي، بل تعتبر أن المشكلة تكمن في تأثيره على عقل الطفل، مشددة على أن المطلوب هو بناء مناعة فكرية ووطنية تبدأ من المنزل.

وتقول إن أبناءها يعرفون أن الأساس هو حب لبنان وأرضه وعدم التفريق بين اللبنانيين، معتبرة أن بناء هذه المناعة يبدأ من البيت.

تتقاطع الأصوات الأربعة عند نقطة أساسية، وإن اختلفت زوايا النظر: الطفل لا يعيش في المدرسة وحدها.

فالمدرسة تملك المناهج والمساحة التربوية، والعائلة تملك التأثير اليومي الأول، والبيئة الاجتماعية تصنع جزءاً من سلوك الطفل، فيما تدخل وسائل التواصل والإعلام والمحتوى الرقمي اليوم في تشكيل نظرته إلى العالم.

لكن الخلاف يظهر في مساحة أخرى: كيف نحمي الطفل من التلقين، من دون أن نعرله عن الواقع؟ وكيف نعلمه المواطنة من دون أن نتحول التربية الوطنية نفسها إلى خطاب أيديولوجي؟

هنا تلتقي رؤية الأخت إيميلي طنوس مع أهمية التفكير النقدي، بينما يضع الدكتور أنطوان صياح التركيز على انتقال القيم من المدرسة إلى الحياة العامة. أما حوراء حسين ناصر فتشدد على تعدد مصادر التأثير وضرورة تعليم الطفل كيف يفكر، فيما ترى أدمة فرح أن المناعة والأسس الثابتة تبدأ من البيت.

من يحمي الطفل من القناعة الجاهزة؟

التربية ليست مسؤولية مؤسسة واحدة. فالمدرسة تستطيع أن تعلم الطفل النظام والحوار والتفكير النقدي، والأسرة تستطيع أن تمنحه القيم والمناعة، والبيئة المحيطة تستطيع أن تعزز ما تعلمه أو تناقضه، فيما يستطيع الإعلام ووسائل التواصل أن يفتح أمامه أبواباً واسعة من المعرفة، أو أن يضعه أمام سيل من المعلومات التي تحتاج إلى تنقية وحسن اختيار.

وفي النهاية، يبقى التحدي الأكبر أن ينتقل الطفل من التلقين إلى التفكير، ومن تقليد القناعة إلى فهمها، ومن الاختلاف مع الآخر إلى احترامه.

فالمواطن لا يصنع فقط داخل الصف، ولا يولد من شعار، ولا يتكوّن من كتاب وحده، بل يتشكل يوماً بعد يوم، في البيت والمدرسة والشارع والمجتمع، وفي الطريقة التي يرى فيها الكبار الوطن والقانون والآخر.

والسؤال الذي يبقى مفتوحاً: عندما يتعارض ما يتعلمه الطفل في المدرسة مع ما يراه في محيطه... أي صوت سيكون أقوى؟

ناصر صيف، إيليا أبو مراد



حوراء حسين ناصر: السؤال ليس من يؤثر أكثر

أما حوراء حسين ناصر، اختصاص تربوية مختصة، فتقارب المسألة من منظور تربوي مختلف.

إذ ترى أن شخصية الطفل وقناعاته تتشكل نتيجة تفاعل مجموعة من الأنظمة: الأسرة، المدرسة، الأقران، الإعلام، المنصات الرقمية، والبيئة الاجتماعية والثقافية. وتوضح أن الأسرة تكون عادة الإطار الأكثر تأثيراً في السنوات الأولى، حيث يتعلم الطفل اللغة والقيم، وطريقة التعامل مع الآخرين، وتفسير العالم من خلال الملاحظة والتقليد والتفاعل اليومي.

ومع التقدم في العمر، تتزايد أهمية المدرسة والأصدقاء والإعلام الرقمي.

أما التأثير السياسي أو الحزبي، فيمكن أن يصبح أقوى عندما يكون الطفل أو المراهق محاطاً بهذا الخطاب بصورة مستمرة، خصوصاً عندما يقدم له باعتباره الحقيقة الوحيدة.

ولهذا، ترى ناصر أن السؤال التربوي الأساسي ليس: من يؤثر أكثر؟ بل: هل نعلم الطفل كيف يفكر ويقيم ما يسمعه، أم نتركه يتلقى القناعات جاهزة؟

بالنسبة إلى ناصر، تستطيع المدرسة بناء الانتماء الوطني من خلال التربية على المواطنة، لا من خلال التلقين السياسي.

فالمواطنة، كما تشرح، لا تعني تبني موقف سياسي محدد، بل فهم الحقوق والواجبات، واحترام القانون والاختلاف والكرامة الإنسانية والمصلحة العامة.

ومن هنا، تبرز أهمية الحوار، والتعلم القائم على المشكلات، والعمل التطوعي، وخدمة المجتمع، والتربية الإعلامية، والتحقق من المعلومات.

وتؤكد أن المدرسة لا ينبغي أن تتحول إلى مساحة للترويج لحزب أو زعيم أو طائفة أو أيديولوجيا.

فالهدف، بحسب رؤيتها، هو أن يتعلم الطالب كيف يفكر، وكيف يختلف باحترام، وكيف يضع المصلحة العامة فوق التعصب.

أدمة فرح: المناعة تبدأ من البيت

أما الإعلامية أدمة فرح، أم لثلاثة أولاد وعضو في لجنة الأهل في إحدى المدارس، فتضع مسؤولية أساسية على عاتق الأسرة.

وترى أن المدرسة يجب أن تربي المواطن بعيداً عن الاعتبارات البيئية والطائفية والحزبية، لكنها تقر في الوقت نفسه بأن المدارس اللبنانية تتأثر بالبيئات التي تعمل

هذه التجربة الصغيرة، بالنسبة إليها، يمكن أن تكون تدريباً مبكراً على ممارسة المسؤولية والقيادة والالتزام.

عندما تنتهي المدرسة عند باب البيت.

لكن ماذا يحدث عندما يخرج التلميذ من المدرسة؟

هنا ينتقل النقاش من المؤسسة التربوية إلى البيئة الحاضنة. وهي البيئة التي ينشأ فيها الطفل وتترك أثراً عميقاً في شخصيته، لأن العائلة والمجتمع والكنيسة والجامعة وسائر المكونات المحيطة به تساهم في بناء ما تصفه بـ«مصوفة القيم».

فإذا نشأ الطفل في بيئة سليمة، يصبح لديه مرجع داخلي يساعده على التمييز بين الصواب والخطأ، حتى عندما يواجه لاحقاً سلوكيات أو أفكاراً مختلفة.

أما عندما تكون البيئة مليئة بالعنف أو التعصب، فقد ينعكس ذلك على الطفل بأشكال مختلفة، فيصبح عنيفاً أو خائفاً أو متردداً.

وبالتالي، بالنسبة إلى الأخت طنوس، فإنه لا يمكن فصل التربية المدرسية عن البيئة التي يعود إليها الطفل بعد انتهاء يومه الدراسي.

د. أنطوان صياح: المشكلة لا تبدأ من المدرسة

في الاتجاه نفسه، لكن من زاوية مختلفة، يضع الدكتور أنطوان صياح، الأكاديمي والتربوي، المسؤولية في إطار أوسع من المدرسة. فهو يرى أن التربية على المواطنة تبدأ في المدرسة، لكنها لا يمكن أن تنجح إذا لم تنتقل إلى البيت والحي والضيعة والشارع والحياة العامة.

وبشير إلى أن المناهج الجديدة تتضمن ميداناً خاصاً بالتربية على المواطنة يمتد من الروضة الأطفال حتى المرحلة الثانوية، مع تركيز على تفعيل هذا المجال.

لكن، بحسب صياح، المشكلة تبدأ عندما يتعلم الطفل حقوقه وواجباته في المدرسة، ثم يجد في محيطه الاجتماعي ممارسات تناقض ما تعلمه. ويعطي مثلاً على ذلك مخالفة القانون، معتبراً أن مخالفة القوانين وعدم احترام حقوق الآخرين يشكلان خروجاً عن مفهوم المواطنة.

ويذهب صياح إلى أن الممارسات اليومية، من مخالفات السير إلى النفايات والفساد والواسطة، لا يمكن فصلها عن التربية على المواطنة، لأن ما يتعلمه الإنسان في المدرسة يجب أن يترجم إلى سلوك في حياته اليومية. ويعتبر أن التحدي لا يقتصر على المدرسة، بل يتعلق بالجو العام الذي يحيط بالطفل والمواطن.

في لبنان، لا يتعلم الطفل من كتاب المدرسة وحده. قبل أن يعرف معنى المواطنة، يكون قد تعرّف إلى الوطن من خلال عائلته، وحيّ، ومدرسته، وأصدقائه، وما يسمعه ويراه على الشاشات، وربما من خلال انتماءات سياسية أو حزبية تحيط به منذ سنواته الأولى.

فمن يملك التأثير الأكبر في تشكيل شخصيته وقناعاته؟ وهل تستطيع المدرسة أن تبني مواطناً يفكر ويناقش ويختلف، من دون أن تتركه عرضة لتوجهات سياسية أو عقائدية؟ وأين تبدأ مسؤولية الأهل، وأين تنتهي مسؤولية المدرسة والبيئة المحيطة؟

في بلد تتداخل فيه السياسة بالمجتمع والتربية، وتبقى الانتماءات الطائفية والحزبية حاضرة في تفاصيل الحياة اليومية، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: هل نربي أطفالنا ليكونوا مواطنين، أم نترك البيئة المحيطة بهم ترسم لهم منذ الصغر صورة الوطن، والآخر، والاختلاف؟

في هذا التحقيق، نستطلع آراء تربويين وأهل وإعلاميين ومختصين في التربية، للبحث في دور المدرسة والبيت والبيئة الاجتماعية والحزبية في صناعة جيل يكون على صورة لبنان الأصلية.

المدرسة أمام امتحان المواطنة

ترى الأخت إيميلي طنوس، مديرة مدرسة، أن الطفل لا يمتلك في المراحل المدرسية الأولى النضج الفكري الكافي لاتخاذ قرارات تتعلق بانتماءاته السياسية، مشددة على ضرورة أن تبقى المدرسة بعيدة عن ممارسة العمل السياسي والحزبي.

وتوضح أن بعض المناطق التي ينشط فيها العمل الحزبي قد تشهد وصول التحريض إلى محيط المدرسة، حتى إلى محاولة توزيع منشورات أمام المدرسة أو إدخالها إلى الملعب، معتبرة أن الإحتماء بحرية الفرد لا تسمح بممارسة العمل السياسي داخل المساحة المدرسية.

وتضع طنوس المواطنة في نقطة البداية: أن يعرف الطفل من هو، وإلى أين ينتمي، وما هي حقوقه وما هي واجباته.

وترى أن المشكلة تكمن أيضاً في قابلية الطفل للتأثر بشخصيات سياسية أو قيادية، خصوصاً عندما يراها بصورة البطل أو «القبضي»، فيتبنى أفكارها من دون امتلاك القدرة الكافية على التمييز بين الحقيقة والدعاية.

ومن هنا، تقول إن المدرسة ليست المكان المناسب للانتماءات السياسية، لكنها في المقابل مطالبة بتعليم التلميذ حقوقه وواجباته وتنمية قدرته على التفكير النقدي.

وتشير إلى أن مدارس راهبات القليبين الأقدسين في كل لبنان تعمل هذا العام على تنمية الفكر النقدي لدى التلاميذ، حتى لا يكونوا مجرد متلقين لكل ما يسمعون أو يشاهدونه، سواء عبر الأشخاص أو وسائل التواصل الاجتماعي أو التطبيقات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

وتربط طنوس بين التربية على القيادة داخل المدرسة وبين بناء المواطن، مشيرة إلى تجربة مندوبي الصفوف، حيث يتعلم التلاميذ كيفية طرح مشاريعهم، والتحدث مع زملائهم، واحترام الآخرين، وعدم الإساءة إلى سمعتهم، وتحمل مسؤولية تمثيل زملائهم.

المواطن ومعجزة الصمود

الإضراب كصرخة اجتماعية

أم كلفة إضافية على اقتصاد منهك؟

يطالب بإجراءات تتصل بالأجور والنقل والأسعار والتعويضات. والأكثر إثارة للقلق هو أن يتحول الحراك المطالب الحق إلى ساحة جديدة لتصفية الحسابات السياسية. لماذا بعض السياسيين مندفعون، فيما الآخرون يتحفظون؟ هل الهدف حماية الناس فعلاً، أم الضغط على الحكومة وتحرير رسائل سياسية؟ وفي المقابل، هل يصح الاعتراض على الحراك موقفاً سياسياً بحد ذاته، في وقت يبرز فيه البلد تحت وطأة الحرب والضائقة الاقتصادية؟

لبنان لا يحتمل أن تتحول لقمة عيش المواطن إلى ورقة في لعبة سياسية. فالشارع قد يكون صرخة حق، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى أداة لتعطيل بلد منهك أو إلى وسيلة لهز عرش حكومة تواجه حرباً وعدواً متربصاً؛ وفي المقابل الآخر، لا يمكن للحكومة التعامل مع هذه الصرخة وكأنها مجرد موجة عابرة.

إن لم يكن هناك من حلول بعد، وإن ضئيلة، فلنبدأ الحكومة والقوى السياسية والنقابات والخبراء بالعمل عليها معاً. المطلوب حسن المسؤولية السياسية والوطنية، لا مزيد من الكيديّة؛ وخطة تستبقي الانفجار، لا بيانات تصل بعد وقوعه. فالمواطن لم يعد يحتمل أن يدفع ثمن الأزمة، ثم يدفع مرة ثانية ثمن الخلاف عليها.

مريم جمال

الاتحاد العمالي العام تعلن «حالة طوارئ اقتصادية»: يطالب بتصحيح الأجور وبدل النقل، ودفع التعويضات والمنح المدرسية، ووضع سلم متحرك للكهرباء وتشديد الرقابة على الأسعار، كما يدعو إلى اجتماع في ٢٦ أيلول للمطالبة بإضراب تحذيري واعتصامات وتحركات في المناطق، أما رابطة موظفي الإدارة العامة فأعلنت الإضراب يومي الأربعاء والخميس في ٢٣ و٢٤ أيلول، مع تعطيل قسري يوم الجمعة من كل أسبوع. ويشمل العاملون في الإدارات العامة والبلديات.

الانفجار الاجتماعي

في أوائل الصيف كان الحديث عن غلاء ورسوم، في آب أصبح الحديث عن تآكل القدرة الشرائية وتراجع الاقتصاد. في أيلول انتقل الأمر إلى إضرابات وموظفين غير قادرين على تحمل كلفة النقل والعيش، أما في الأسبوع الأخير فدخلت المحروقات والمدارس والرواتب والقدرة على تأمين الحاجات الأساسية في مشهد واحد يصيب العرق البارد.

لذلك أصبح تعبير «الانفجار الاجتماعي» أكثر تداولاً اليوم من بداية الصيف: ليس لأن مؤشراً واحداً انهار فجأة، بل لأن عدة ضغوط وصلت إلى نقطة التقاء في الوقت نفسه.

هل نحن أمام بارز سياسي؟

ليست المشكلة في أن يرفع المواطن صوته، فالمطالب المعيشية باتت أكبر من أن تدار بالتجاهل، والاتحاد العمالي العام نفسه

شراء سلعة بعينها، بل المواطن الذي كان يستغني عن الكماليات من موارنته، بات يراجع الضروريات أيضاً.

وإذا كان هذا المواطن يحتاج إلى رقم يختصر حجم المأزق، يأتيه من البنك الدولي نفسه: لاقتصاد كان قد بدأ يستعيد شيئاً من عافيته في ٢٠٢٥، ليعود ويتراجع في ٢٠٢٦. وقد توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة ٦,٤٪ هذا العام، فيما قد يصل التضخم إلى ١٧,٥٪، بما يعني عملياً مزيداً من الضغط على القدرة الشرائية للأسر.

أزمة، ثم حل مؤقت، ثم تراكمات، ثم انفجار، لماذا؟

لا ننكر أن البلد في حرب، لكن هل استنفدت فعلاً كل الحلول؟ أم أننا نستنفد صبر الناس قبل أن نستنفد الحلول؟ ومثلما نتفن زيادة الضرائب والرسوم تدريجياً، لماذا لا نتعلم الخروج من أزمتنا بالتدرج نفسه؟

أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية انقذها مخطط مارشال، وألمانيا خرجت من دمار تلك الحرب بخطة إعادة إعمار وإصلاح اقتصادي، وكوريا الجنوبية بنت بعد حربها مساراً تدريجياً نحو النمو. فلماذا يبقى لبنان أسير السيناريو نفسه: أزمة، ثم حل مؤقت، ثم تراكمات، ثم انفجار؟

لم يعد الإفلاس مالياً فقط، إذ نرى أن حكوماتنا أفلست في إنتاج الحلول واستباق الأزمات، لقد نجح سياسيون ومسؤولون في تراشق الاتهامات والتخوين، وتوسيع رقعة الخلاف، خلافاً لما يجب أن يكون. وما هو

هل نحن أمام سلسلة من الإضرابات والتحركات الاجتماعية التي قد تصطدم، في نهاية المطاف، بحائط العجز المالي للدولة، فتَهْزِقَ البلد من دون أن تنتج حلولاً فعلية؟ وهل يتحول التصعيد المطالب إلى تعطيل يعكس أولاً على رزق الناس وأعمالهم، أم أننا أمام تحركات مدروسة ومنظمة، تتعلم من أخطاء التجارب السابقة ولا تجعل المواطن يدفع ثمن الأزمة مرتين؟ ثم أين يكمن مفتاح الحل: في تصحيح الأجور، أم في كبح التضخم، أم في إعادة تفعيل القطاعات الإنتاجية؟ أم أن كل هذه المعالجات تبقى ناقصة ما لم يستعد الاستقرار الأمني والسياسي الذي يشكل المدخل الأوسع لجذب الاستثمارات، وفتح آفاق جديدة للعمل، وتحريك عجلة الاقتصاد؟ فالمعادلة لم تعد تحتل مجرد إدارة الغضب، بل تحتاج إلى معالجة جذور الأزمة قبل أن يتحول الشارع إلى مساحة جديدة لتراكم الخسائر.

حين يصبح الصمود معجزة: حكاية مواطن

أزمات متتالية، وصدمات متراكمة، أما الحرب فلم تكن نهاية المعاناة، بل محطة أخرى في سلسلة طويلة من الضغوط التي تستنزف قدرته على الصمود، ومع موجة جديدة من الغلاء المتصاعد، أصبحت حياة المواطن اللبناني سابقاً يومياً مع الفواتير: غذاء، محروقات، كهرباء، تعليم، طبابة ودواء. ولم تعد المشكلة في القدرة على

الكنائس الشرقية... جسرٌ بين الشرق والغرب

مسيحية تستطيع أن تقول للعالم إن الوحدة ممكنة رغم الاختلاف.

ورسالة الكنائس الشرقية في هذا الزمن أن تحفظ الشرق في قلب الغرب، وأن تحمل الغرب إلى قلب الشرق، وأن تذكر الكنيسة الجامعة بأن وحدتها لا تبنى بإلغاء التنوع، بل بتحويل التنوع إلى شركة، والجراح إلى غفران، والاختلاف إلى غنى، والخوف إلى رجاء. فحين تصبح الكنيسة جسراً، لا يعود الشرق والغرب صفتين متباعدتين، بل يلتقيان عند قلب واحد: قلب المسيح، حيث لا يكون الآخر غريباً، بل أخاً، وحيث يصبح الحوار شكلاً من أشكال المحبة، والوحدة صلاة مستمرة من أجل عالم متعب يحتاج إلى جسور أكثر مما يحتاج إلى جدران. إن الزمن يطلب من الكنائس الشرقية والغربية أكثر من المجاملات الكنسية، يطلب شجاعة روحية، فلنفتح أبوابنا بعضنا لبعض. ولنكثر من اللقاءات والصلوات المشتركة بين الرعايا والأبرشيات والجامعات والمعاهد اللاهوتية.

فلنذهب إلى مواجهة جراح التاريخ بالصراحة والمحبة. ما لم تتصالح الذاكرة، سيظل الجسر هشاً. وما لم نتعلم أن نطلب الغفران ونمنحه، ستبقى الخلافات القديمة أقوى من الرجاء الجديد.

ماري تريبز باشا حنين

وجود المسيحيين في الشرق ليس حنيئاً إلى الماضي، ولا دفاعاً عن أقلية تريد حماية ذاتها فحسب، إنه شهادة أن الإيمان يستطيع أن يكون قوة للمصالحة، وأن المسيحي يمكنه أن يحب أرضه وجاره المختلف عنه، وأن يبني جسوراً حيث يريد العالم أن يبني جدراناً. من هنا، تستطيع الكنائس الشرقية أن تكون جسراً روحياً أيضاً بين الشرق والغرب. فهي تحمل إلى الغرب خبرة كنيسة عاشت الألم والاضطهاد والتهجير، وتحمل في الوقت نفسه إلى الشرق خبرة الحوار والانفتاح والتعاون التي يمكن أن تساعد المسيحيين على مواجهة تحديات العصر.

لكن الجسر الأعرق هو المسيح نفسه.

فالمسيح لا ينتمي إلى شرق أو غرب. وُلد في الشرق، لكن إنجيله اتجه إلى العالم كله. والكنيسة، حين تعود إلى قلب الإنجيل، تكتشف أن رسالتها ليست أن تنتصر على الآخر، بل أن تفتح له مكاناً في المحبة.

لذلك، فإن مستقبل العلاقة بين الكنائس الشرقية والغربية لا ينبغي أن يقوم فقط على اللقاءات والوثائق والحوارات، على أهميتها، بل على إعادة اكتشاف الأخوة. أن نصغي إلى بعضنا البعض، وأن نبحت معاً عن لغة

متقابلتين، بل رثتان في جسد المسيح الواحد. لكل منهما لغته وتقاليدته ولاهوته وروحانيته، لكن تنوعهما لا ينبغي أن يتحول إلى سبب للابتعاد، بل يمكن أن يصبح غنى للكنيسة الجامعة، المقدسة، الرسولية. الوحدة المسيحية لا تعني أن يصبح الجميع نسخة واحدة، بل أن يستطيع المختلفون أن يتكشّفوا في اختلافهم عطية من الله. وهنا تحدياً تظهر رسالة الكنائس الشرقية. إنها تعرف الشرق من الداخل، وتعرف الغرب من خلال علاقتها التاريخية والكنسية به. وهي، بحكم وجودها في منطقة تقاطع فيها المسيحية مع الإسلام واليهودية، تمتلك خبرة فريدة في الحوار، وفي العيش المشترك، وفي حمل الإيمان وسط التحديات. لكن الجسر الحقيقي لا يربط صفتين فقط، بل يتحمل ثقل المسافة بينهما. والكنائس الشرقية دفعت ثمناً غالياً لكي تبقى حاضرة في أرضها. فالشهادة المسيحية في الشرق لم تكن مجرد كلمات، بل كانت حياة تعاش، ودماً يبذل، وكنائس تهدم، وقرى تفرغ، وعائلات تهاجر، ورهبانا يصلون وسط الخوف. ومع ذلك، لم تكن رسالة الكنيسة أن تهرب من الشرق، بل أن تبقى فيه شاهدة للرجاء. إن

في قلب هذا الشرق، حيث تتجاور الأديان والحضارات، وحيث اختلطت دموع الإنسان بصلاته، تقف الكنائس الشرقية كجسر تعبر عليه ذاكرة المسيحية الأولى، ولغاتها، وليتورجياتها، وتقاليدتها، وشهادتها للإنجيل. إنها كنائس وُلدت في أرض الكتاب المقدس، وحملت منذ القرون الأولى رسالة المسيح من أورشليم وأنطاكية والإسكندرية وغيرها، لتصل أصدائها إلى العالم كله.

ليست الكنائس الشرقية مجرد جزء من الخريطة المسيحية، إنها جزء أساسي من ذاكرة الكنيسة الجامعة. ففي الشرق تشكلت صفحات مبكرة من الفكر المسيحي واللاهوت والرهينة والشهادة. ومن هنا خرجت أسماء آباء كبار، ومدارس لاهوتية عميقة، وتقاليد روحية لا تزال الكنيسة كلها تغتني بها حتى اليوم. لكن الجسر لا يعيش من الماضي وحده، فمع مرور القرون، وتعدد الانقسامات والخلافات التاريخية واللاهوتية، أصبحت العلاقة بين الشرق والغرب تحتاج إلى أكثر من الحوار الرسمي، تحتاج إلى ذاكرة تشفى، وإلى محبة تتقدم على الحسابات، وإلى اكتشاف أن ما يجمع الكنائس أعرق بكثير مما يفرقها. فالشرق والغرب ليسا مساحتين

زيارة البابا إلى فرنسا

تواكب صحوة إيمانية غير مسبوقة



الأرقام فاقت التوقعات

شهد القديس الاحتفالي الكبير المفتوح حضور حوالي ٦٠٠ ألف شخص مسجل بحسب المنظمين، في أكبر تجمع كاثوليكي في باريس منذ زيارة يوحنا بولس الثاني العام ١٩٩٧. ولا يخفي الفاتيكان أن ما يحدث في الكنيسة الفرنسية اليوم يُسمى «الربيع الكاثوليكي» إذ بلغ عدد طالبي العمد ١٢,٢٣٤ بالغاً، وهؤلاء ليسوا مواليد مسيحيين، بل أشخاص بلا دين قرروا بإرادتهم اعتناق الكاثوليكية. أما المشاركون في لقاء ستاد دو فرانس التي جمعت البابا في سهرة صلاة كبرى مع الشباب فحوالي ٨٠ ألف شاب سجلوا أسماءهم، ونفدت البطاقات المجانية قبل ٤٨ ساعة. وفي مزار لورد، استقبلت المدينة حوالي ١٥٠ ألف حاج خلال البرنامج الذي تضمن صلاة المسبحة في مغارة مسابيل وقداً في براري المزار.

وشارك في قداس السلام في كاتدرائية سانت إتيان أكثر من ٤٠ ألف شخص. هذا هو السبب وراء الاهتمام الواضح بعودة الشباب إلى الإيمان، وهو ما يفسر اختيار ستاد دو فرانس ونوتردام كقلب للزيارة.

فرنسا التي كانت تسمى «الابنة البكر للكنيسة» ثم اعتبرت أرض العلمنة المتشددة، لم تعد ملفاً عادياً في عين الكنيسة. فزيارة الحبر الأعظم في توقيتها جاءت لكي يثبت المؤمنين في إيمانهم، ويثبت الكنيسة في التزامها «من أجل خير المجتمع». وكما جاء في ملخص الزيارة: هناك شيء يتغير فعلاً.

جان دارك أبي ياغي

شدد البابا البولندي على أن دور الكنيسة يتمثل في الإسهام في بناء عالم الغد، «لا بالاستناد إلى موارد القوة الجسدية، بل بالاستناد فقط إلى ثقافتها». وقد أثبتت هذه الثقافة، عند الاقتضاء، أنها قوة أعظم من جميع القوى الأخرى». ويخلف البابا لاوون الرابع عشر البابا يوحنا بولس الثاني في قاعة المؤتمرات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث يتمتع الكرسي الرسولي بصفة مراقب دائم. ويشرح السفير البابوي في فرنسا أن الكنيسة ترى أن «التربية والثقافة هما أساس السلام الذي يجرد من السلاح ويصنع السلام، والذي يتحدث عنه البابا لاوون الرابع عشر». أما بالنسبة إلى اليونسكو، فإن القضايا المتعلقة بالتربية والعلم والثقافة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنظور الأنثروبولوجي. ويضيف رئيس الأساقفة ميلجوري: «بالنسبة إلى الكنيسة، تعد أنثروبولوجيا سليمة أولوية في التفكير وصنع القرار في جميع مجالات الحياة البشرية».

وفي مقر اليونسكو، ترددت كلمات أسقف روما إلى ما هو أبعد بكثير من الحدود الوطنية، كما هو الحال مع الكلمات التي ألقاها في ميتر خلال لقاء «عند جذور أوروبا من أجل السلام والوحدة»، الذي عقد في مركز روبرت شومان للمؤتمرات. ويعتبر شومان، أحد أبرز صانعي المصالحة والسلام في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يثير التفكير في الأثر الذي تركته كلمات البابا خلال هذا اللقاء. ويمتاز هي مدينة حدودية بين ألمانيا ولوكسمبورغ وشمال أوروبا، وهي مدينة مشبعة بـ «التاريخ والعنف والحرب والعدوان». وبالفعل كانت الزيارة إلى هذه المدينة «رسالة سلام ومصالحة ووحدة في القارة الأوروبية».

هذا وتشهد فرنسا ارتفاعاً ملحوظاً أو طفرة في عدد الأشخاص الذين يطلبون سر المعمودية وقد فاق المجموع أكثر من ٢١ ألفاً أي بزيادة ٢٨٪ خلال سنة واحدة وهي أرقام غير مسبوقة في الكنيسة الفرنسية منذ ٣٠ عاماً.

وقد أثار هذا النمو بين «البالغين والمراهقين اهتماماً كبيراً وإعجاباً وتشجيعاً من جانب الأب الأقدس»، بحسب ما أكد رئيس الأساقفة ميلجوري، في إشارة غير مباشرة إلى كلام الكاردينال جان-مارك أفيلين، رئيس أساقفة مرسيليا، الذي أشار إلى هذه الظاهرة «اللافتة» خلال المؤتمر الصحفي في ٨ أيلول، مسلطاً الضوء على فرنسا التي تبدو وكأنها «تقاوم العلمنة». وذكر السفير البابوي بأن البابا لاوون الرابع عشر، خلال السنة اليوبيلية، كان قد أعرب، إلى جانب مسؤولين في دوائر الكوريا الرومانية، عن رغبته في لقاء هؤلاء الشباب الموعوظين والمعمدين الجدد، «للاستماع منهم مباشرة إلى كيفية نشوء الرغبة في اكتشاف شخص يسوع، وكيف يعتزمون اتباع الإنجيل».

وفي ٢٩ تموز من العام الماضي، في بداية يوبيل الشباب، استقبل البابا لاوون الرابع عشر أكثر من ٥٠٠ شاب فرنسي كانوا يطلبون سر المعمودية.

على خطى البابا يوحنا بولس الثاني

في اليوم الأول للزيارة، سار البابا لاوون الرابع عشر على خطى البابا يوحنا بولس الثاني الذي ألقى، في ٢ حزيران ١٩٨٠، خطاباً في اليونسكو. وكان أول بابا يتحدث في مقر مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، وقد ركز خطابه على مركزية الإنسان، وأهمية الثقافة لمستقبل البشرية، وضرورة وضع ما يشبه ميثاقاً أخلاقياً لتوجيه التقدم التكنولوجي، بحيث يبقى العلم في خدمة السلام. كما

لم تكن زيارة البابا لاوون الرابع عشر إلى فرنسا مجرد موعد في أجندة الفاتيكان، إنما حدث يختبر تحولاً عميقاً يشهده البلد العلماني بامتياز، حيث شهدنا حماساً في فرنسا بأسرها لزيارة قداسته وليس بين الكاثوليك وحدهم.

تحت شعار «لكي تكون للعالم حياة» (Pour que le monde ait la vie)، أمضى الحبر الأعظم أربعة أيام في فرنسا خلال الزيارة الرسولية الأولى له (من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول ٢٠٢٦)، حيث التقى الرئيس إيمانويل ماكرون والمسؤولين الفرنسيين وممثلي المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي، إلى جانب الأساقفة والكهنة والرهبان والشباب والمرضى وممثلي مختلف الأديان وملابيين الأشخاص في المدن الثلاث المدرجة على جدول الزيارة وهي باريس ولورد ومتر.

وقبل حدوث الزيارة كان الفاتيكان قد حسم طبيعتها برسالة واضحة إلى قصر الإليزيه: «زيارة رسولية... ليست زيارة دولة».

السفير البابوي في فرنسا: اهتمام كبير بزيارة البابا

في مقابلة مع وسائل إعلام الفاتيكان، أشار الممثل البابوي إلى أن هذه الزيارة هي الثالثة للبابا إلى القارة الأوروبية، بعد ميونيخ في آذار وإسبانيا في حزيران. وتأتي هذه الزيارة تلبية لدعوات مجلس الأساقفة ورئيس الدولة ومنظمة اليونسكو، واختار القيام بهذه الزيارة بعد عام ونصف فقط من انتخابه، «تدفعه الرغبة في لقاء المسيحيين الفرنسيين وتعزيزهم في إيمانهم الفاعل والملتزم، ولا سيما الموعوظين والمقبلين الجدد على الإيمان»، بحسب السفير البابوي. وقد خصص لهم البابا وقتاً صباح السبت ٢٦ أيلول في المعهد الكاثوليكي في باريس.

قائد الجيش من فوج المغاوير في روميه - المتن: مستمرون مهما غلت التضحيات من أجل خلاص الوطن

تفقد قائد الجيش العماد رودولف هيكل فوج المغاوير في ثكنة غسان رمان في روميه - المتن، مطلعاً على جاهزية الفوج.

خلال اللقاء مع الضباط والعسكريين، أكد العماد هيكل أن أبرز أسباب قوة الجيش في وجه التحديات الكبرى، وفي طليعتها استمرار



الاعتداءات والتصعيد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، هي تماسك العسكريين وصمودهم وقوة انتمائهم إلى المؤسسة وولائهم لها.

وتوجه العماد هيكل للعسكريين قائلاً: «التمسك بالجيش هو السمة المشتركة لجميع اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم، وهم يرون في الجيش سبيل خلاصهم، وذلك نتيجة ثقتهم بكم وتقديرهم لتضحياتكم على امتداد لبنان، وسيبقى الجيش هو الحل مهما اختلف الأفرقاء».

وأشار إلى أن محاولات ضرب معنويات الجيش عبر الشائعات والافتراءات محكومة بالفشل، ولن تؤثر في إرادة عسكريه.

وأضاف: «الوطن عائلتنا الكبرى وسوف نصل به إلى بر الأمان، لأنه يستحق منا كل بذل وعطاء. صمودنا في وجه كل العواصف دون أي تهاون هو التحدي الأكبر. لن ننكسر ولن نحيد عن ثوابتنا، وواجبنا حماية جميع اللبنانيين وتأمين الاستقرار مهما علت الانتقادات المرتبطة بمصالح ضيقة».

وختم داعياً العسكريين إلى مواصلة مسيرة العطاء والتضحية، والتمسك بعقيدتهم وإيمانهم برسالتهم، ليبقى الجيش على قدر مسؤولياته الوطنية.

الدستور الرياضي

السبع حجارة... عندما كانت الحجارة تصنع فرح الأطفال

قبل أن تدخل الهواتف والشاشات إلى حياة الأطفال، كانت ساحات القرى اللبنانية مسرحاً لألعاب بسيطة، لا تحتاج إلى أكثر من مساحة صغيرة وبعض الأدوات المتوافرة في الطبيعة.

ومن بين تلك الألعاب التي تركت مكانها في ذاكرة أجيال متعاقبة، لعبة السبع حجارة.

سبع حجارة صغيرة، ترص فوق بعضها، وكرة أو أداة بسيطة تستخدم لإسقاطها، ثم تبدأ المطاردة بين اللاعبين. قد تبدو اللعبة اليوم شديدة البساطة، لكنها كانت بالنسبة إلى أطفال القرى أكثر من مجرد تسلية؛ كانت منافسة وحركة وتعاوناً وضحكاً.



كانت الساحة الترابية، أو الطريق القروي، أو أي مساحة خالية، تتحول إلى ملعب. يتوزع الأطفال إلى فريقين، ويبدأ التحدي: إسقاط الحجارة، ثم محاولة إعادة ترتيبها، فيما يسعى الفريق الآخر إلى إصابة اللاعبين بالكرة قبل أن ينجحوا في مهمتهم.

لم تكن هناك صافرة حكم، ولا ساعة توقيت، ولا جوائز مادية. كانت القواعد تنتقل من طفل إلى آخر، ومن جيل إلى جيل، وتختلف أحياناً تفاصيلها بين قرية وأخرى.

وهنا تكمن أهمية هذه الألعاب في تاريخ القرى اللبنانية. فهي تكشف جانباً من حياة اجتماعية كانت تقوم على المشاركة والحركة والاحتكاك المباشر بين الأطفال. قبل أن تتغير أنماط الحياة وتصبح وسائل الترفيه أكثر فردية.

ومع انتشار الرياضات الحديثة والملاعب والأندية، تراجعت «السبع حجارة» وغيرها من الألعاب الشعبية، لكنها لم تختف تماماً من الذاكرة. فما زال كثيرون يتذكرونها بوصفها جزءاً من طفولتهم ومن صورة القرية التي عرفوها.

ربما لا تحتاج هذه اللعبة إلى ملعب كي تعود، بل إلى أن نتذكرها ونروي قصتها.

فأحياناً، لا يكون التراث بناءً قديماً أو قطعة أثرية؛ قد يكون سبع حجارة مرصوفة في ساحة قرية، تحمل بين حجارها ذاكرة جيل كامل.

طوني نجم

الابتسامة

يوم ارتفاع الصليب، ارتفعت روح دوري شمعون، لتعانق ارواح من سبقوه من كبارنا، قياديين وشهداء، تاركةً للوطن ابتسامة موروثة عن والده «ملك» الجمهورية، الصامدة والمزدهرة، المقاومة في زمنها، بالنبل والجرأة والثقافة والازدهار والرفاهية، مما جعل الوطن الصغير قرة عين الاوطان والشعوب؛



ابتسامة دوري التي عرفها والفها عارفوه، الاقربون والابعدون، هي ابتسامة السياسي الناصع، والواثق، والودود، والمعتدل، والشفاف، والمتزن... الزاهد بالسياسة وبالساسة، وقد تحقق ظنه بالكثيرين منهم، ولا سيما على صعيد الشخصية، والأنانية، والمراوغة، والتنفج. كما كان يردد امام خاصته- تاركاً «المحراث» لابنه البكر كميل، السياسي الودود، الذي يرث عن مدرسة ابيه وجده وعمه الشهيد داني الجرأة في قول الحق، والى شقيقه غبريال، رجاحة الفكر والبصيرة.

وكم تشتد حاجتنا الى سياسيين، على غرار دوري، يسيرون بثبات في خدمة الوطن الحر، بإيمان راسخ، ونهج متميز، يترفعون عن المهارات والجدليات العقيمة، متحصنين بالابتسامة الثاقبة، عنواناً للفرح والتفاؤل والرجاء، وعلامة ثقة بوطن الأجداد البواسل... انهم أولاد الجبل الشامخ الذي كان في طليعة مجسديه آل شمعون، وامثالهم المخلصون، المتكافون، الثابتون كما شموخ أرز لبنان، وجباله التي لا تنحني، كما هامات كبارهم...

ليبق لنا لبنان، كما تركوه لنا، رمزاً للحق والعدالة والحرية والازدهار، والصمود الفكري والثقافي والحضاري.

المحامي جوزف بطرس فرح

الشظايا والدمار رسالة ابداع...



نظم الصالون الثقافي في وزارة الإعلام ندوة برعاية ومشاركة وزير الإعلام د. بول مرقص، وذلك في إطار التأكيد على دور الفن والثقافة في مواجهة العنف وخطاب الكراهية ونشر قيم المحبة والسلام.

شارك في الندوة الشاعر هنري زغيب والدكتورة إلهام كلاب البساط، وأدارتها مديرة البرامج في إذاعة لبنان ريتا نجيم الرومي.

تخلل اللقاء إطلاق أغنية ضمن حملة مكافحة خطاب الكراهية من كلمات هنري زغيب، ألحان وغناء يحيى الحسن، فيما تولى حسن المعوش التوزيع الموسيقي والتسجيل والماستر.

شارك في اللقاء نحو ١٥ فناناً من «ملتقى الألوان» برئاسة الفنان محمد علوش، وعرضوا مجموعة من أعمالهم، إلى جانب الرسم المباشر أمام الحضور.

وقد تحول مدخل وزارة الإعلام إلى مساحة فنية مفتوحة، مع عرض قطعة ضخمة من «متحف الشظايا» للفنان شارل نصار تجسد سيدة بطول ١٨٠ سنتيمتراً مصنوعة من قطع الشظايا والرمال التي تحولت إلى عمل فني، إلى جانب أرزة وعدد من أعماله، في رسالة رمزية ضد العنف والكراهية.

كما شارك محترف بيت يونس بمجموعة من الأعمال الزجاجية المصنوعة من الزجاج المحطم والمتناثر خلال الحروب، في محاولة لتحويل آثار الحرب وجروحها إلى جمال وفن.

ومن الجنوب، شاركت الفنانة ثريا حلال بعمل فني صنعتته من بقايا منزلها المدمر، مجسدة وجهاً يحمل ملامح الجميع ولا يشبه أحداً في آن، في تعبير فني لتحويل الدمار إلى إبداع ورسالة إنسانية.

ويجمع الحدث مختلف المشاركين حول رسالة واحدة: تحويل آثار العنف والدمار إلى فن، ومواجهة خطاب الكراهية بثقافة الحب والسلام.

بادري بيو... الألم صار صلاة، والصليب طريقاً إلى المحبة



من أبرز ما ميز حياته محبته للصليب. فقد ظهرت على جسده الندبات المعروفة بال Stigmata وهي جراح ارتبطت في التقليد المسيحي بجراح المسيح. لكن الأهم من الظاهرة نفسها هو المعنى الذي أعطاه لها: أن الصليب ليس تمجيذاً للألم من أجل الألم، بل كشف عن محبة المسيح التي تبذل ذاتها حتى النهاية. وقد تحول وجهه إلى عطاء، وصلاته إلى خدمة، ومعاناته إلى قرب من المتألمين. من ثمار محبته تأسيس «بيت التخفيف من الألم» في سان جيوفاني روتونديو، وهو مشروع طبي وخيري لخدمة المرضى. وقد أشار القديس يوحنا بولس الثاني إلى هذا العمل بوصفه ثمرة من ثمار محبة بادري بيو.

رحل بادري بيو في ٢٣ أيلول ١٩٦٨، لكن موته لم يمهله حضوره. في ٢ أيار ١٩٩٩ أعلنه يوحنا بولس الثاني طوباوياً، ثم أعلنه قديساً في ١٦ حزيران ٢٠٠٢. كان يقول إنه يريد أن يكون «راهباً فقيراً يصلي». وهنا تكمن المفارقة: رجل اجتذب الملايين، لأنه لم يبحث عن المجد، رجل حمل جراحاً في جسده، لكنه ترك وراءه رسالة رجاء، رجل عاش الألم، لكنه لم يسمح للألم أن ينتصر على المحبة.

م. ت. ح.

في قرية بيترلتشينا الإيطالية، ولد فرنسيس فوجورنيه في ٢٥ أيار ١٨٨٧، في عائلة بسيطة مؤمنة. لم يكن أحد يعرف يومها أن هذا الطفل سيصبح واحداً من أكثر القديسين حضوراً في الذاكرة المسيحية الحديثة. وأن اسمه سيقترن بالصلاة، والمغفرة، والألم، وخدمة الإنسان. في السادسة عشرة دخل رهبنة الإخوة الكوشيين، واتخذ اسم الأخ بيو، ثم سيم كاهناً سنة ١٩١٠. وفي أيلول ١٩١٦ وصل إلى دير سان جيوفاني روتونديو، حيث بقي حتى وفاته في ٢٣ أيلول ١٩٦٨.

لكن قصة بادري بيو ليست قصة رجل ارتبط اسمه بالعجائب والظواهر الخارقة فحسب؛ إنها، في عمقها، قصة إنسان جعل من حياته كلها مساحة للقاء المسيح. كان يرى أن الكهنوت ليس سلطة، إنما بذل؛ وأن القداسة ليست ابتعاداً عن الإنسان، بل اقتراباً منه في ألمه وضعفه وخطيئته. تميز بادري بيو خصوصاً بحياته العميقة في الصلاة، وبخدمته سر المصالحة. كان يقضي ساعات طويلة في كرسي الاعتراف، يستقبل التائبين ويقودهم إلى رحمة الله. لذلك ارتبط اسمه بالآلاف الأشخاص الذين قصدوه بحثاً عن الغفران والرجاء وبداية جديدة.



مكاور... حين يستصرخ دم يوحنا المعمدان ذاكرة الأردن...



يبقى مكاور. ويبقى السؤال الذي لا يجوز أن نتجاوزَه: هل نستطيع أن نجعل من هذه الأمسية بداية لمسار طويل، لا خاتمة لحديث جميل؟ فالرسالة المعلنة رسمياً واضحة: أمسية ١٢ أيلول ٢٠٢٦ قدمت باعتبارها بداية رحلة ثقافية وروحية تمتد نحو ٢٠٣٠، بهدف إبراز إرث القديس يوحنا المعمدان، وتعزيز موقع الأردن كوجهة للحج المسيحي والسياحة الثقافية والموسيقى الروحية والحوار بين الثقافات.

٢٠٢٠ ليست موعداً فقط، إنها فرصة. فرصة لأن نضع مكاور في المكان الذي تستحقه. ولأن نقول للعالم إن الأردن لا يملك آثاراً فقط، بل يملك قصصاً حيّة. وفرصة لأن نعيد اكتشاف الأردن من خلال مواقفه الدينيّة والتاريخيّة، التي تشكل جزءاً من ذاكرة البشرية.

مكاور ليست ملكاً للحجارة أو لوزارة، أو لمؤسسة، إنما هي جزء من الذاكرة. وجزء من التراث الإنساني الذي يتجاوز حدود الجغرافيا. ولهذا، فإن تطويرها لا ينبغي أن يكون مشروعاً سياحياً فقط، بل مشروعاً وطنياً وثقافياً وروحياً وإنسانياً.

وستجعل السنوات التي تفصلنا عن ٢٠٣٠ سنوات من الإبداع المتدرج، لا مجرد انتظار لمناسبة واحدة.

وستصبح مكاور مسرحاً سنوياً للفنون الروحية، والموسيقى، والمسرح، والرقص، والفنون البصرية، بحيث يأتي العالم إلى الأردن ليروي التاريخ حياً.

من مكاور، نستطيع الأردن أن يقول للعالم: «نحن لا نحفظ تراثنا لأننا نعيش في الماضي، بل نحفظه لأننا نريد أن نبني مستقبلاً يعرف جذوره».

مكاور تستحق أن تروى. وتستحق أن تسمع. وتستحق أن تروى. وتستحق أن تصبح منارة للتراث، والإيمان، والفن، والسلام. ولعل صوت يوحنا المعمدان، الذي ارتبطت به ذاكرة هذا المكان، ما زال يصل إلينا عبر القرون. لا تتركوا مكاور صامتة. واجعلوا الحجارة تتكلم. واجعلوا التاريخ يغني. واجعلوا مكاور... تبدأ من جديد.

الخوري جوزف سويذ

الوكيل البطريركي الماروني في الاردن

هناك أمكنة لا يجوز أن ننزكها للحجارة وحدها.

وأمكنة، كلما وقفنا على تراثها، شعرنا أن التاريخ لم يصبح ماضياً، وأن أصوات الذين مرّوا من هنا ما زالت تبحث عن سماعها. ومكاور واحدة من تلك الأمكنة.

فوق ذلك الجبل المطل على البحر الميت، تقف قلعة مكاور شاهدة على تاريخ طويل، وعلى قصة دينية وإنسانية ارتبطت في الذاكرة المسيحية، بالقديس يوحنا المعمدان، النبي الذي ارتبط اسمه بالمكان وبقصّة استشهاده.

ولذلك أرى في مكاور واحداً من أهم المواقع الدينية والتاريخية في الأردن، بعد موقع المعطس، ومن المواقع التي نستحق أن يكون لها حضور أكبر على خارطة الحج المسيحي والسياحة الدينية والثقافية في العالم.

إن دم الشهيد الأول، يوحنا المعمدان، ما زال، رمزياً، يستصرخنا.

يستصرخ ضمائرنا كي لا تبقى مكاور مجرد أطلال، ولا مجرد صورة جميلة في كتاب سياحي، بل موقعاً حياً يحمل رسالته إلى الإنسان المعاصر.

في ١٢ أيلول ٢٠٢٦، واستكمالاً لما بدأناه هناك عام ٢٠٢٢، لم تكن مكاور مجرد موقع أثري احتضن أمسية موسيقية، بل كانت مكاناً عاد فيم التاريخ إلى الحياة. وصدحت رائحة جورج فريديريك هاندل «المسيح» في الموقع التاريخي المرتبط في الذاكرة المسيحية باستشهاد القديس يوحنا المعمدان، بمشاركة أوركسترا وجوقة دار الأوبرا الهنغارية، وفنانين وموسيقيين أردنيين وأوروبيين. وقد شهدت الأمسية حضوراً جماهيرياً كبيراً؛ فقد تحدّثت بعثة الاتحاد الأوروبي أن العدد تجاوز ٣٠٠٠ شخص.

موسيقى هاندل ارتفعت في حضرة قلعة ارتبط اسمها بيوحنا المعمدان، والقائمون على هذه الأمسية فهموا شيئاً مهماً: أن المواقع التاريخية لا تحفظ بالحجر وحده...

إنها تحفظ أيضاً عندما نعيد إليها الحياة، وأن أفضل طريقة لكي يتعرف العالم إلى مكان ما، ليست أن نقول له فقط: «هذا موقع تاريخي». بل أن نجعله يسمع، ويرى، ويشعر بما يعنيه هذا المكان.